مجلس الوزراء يقر خطة صندوق الكوارث الطبيعية بنحو ٨٨ مليار ليرة للعام الجاري

رئيس الحكومة يوجه باستكمال حصر أملاك الدولة لإدارتها بالشكل الأمثل

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: صك تشريعي يخفض الرسوم والضرائب على استهلاك الكهرباء من ٢٢,٥ بالمئة إلى ٩ بالمئة

هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أهمية الإسراع باستكمال ملف حصر أملاك الدولة ووضع رؤية متكاملة لإدارتها واستثمارها بالشكل الأمثل من الناحيتين الاقتصادية والخدمية.

وأشار عرنوس خلال جلسة مجلس الوزراء أمس إلى التنسيق مع الاتحادات والفعاليات المختلفة لتوحيد المبادرات ورفع كفاءة مساهمة المجتمع الأهلي خلال شهر رمضان المبارك.

وطلب رئيس الحكومة من الوزارات تحقيق الاستفادة الكاملة من القانون رقم (٣) الخاص بإحداث وحوكمة إدارة الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة الذي يهدف إلى الإسهام في تنمية القطاع العام الاقتصادي وعملية الاستثمار، مع الأخذ في الحسبان معايير الحوكمة، وذلك ضماناً لتحقيق الكفاءة الإدارية والاقتصادية، وتعزيز الاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص في ظل المرونة والتسهيلات والميزات التي يمنحها القانون.

وناقش مجلس الوزراء عدداً من الموضوعات المتعلقة باستراتيجية عمل كل وزارة خلال المرحلة القادمة والحلول المقترحة لعدد من الصعوبات التي تعترض عمل القطاع العام، وأكد أهمية استنباط أفكار ورؤى تسهم برفع مستوى أداء المؤسسات التي تعنى بالشأنين الخدمي والتنموي وتوسيع مروحة التسهيلات للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وإشراك المجتمع المحلي في مشاريع الاعتماد على الذات وخاصة الزراعية منها، بما يضمن توفير المزيد من فرص العمل وزيادة الإنتاج.

واستعرض المجلس مذكرة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتعلقة بواقع عمل المطاحن في القطاعين العام والخاص وتوزعها الجغرافي، وأكد المجلس أهمية إعداد خطة عمل واضحة وبرنامج زمني محدد لإعادة تأهيل المطاحن والصوامع المتضررة، إضافة إلى تنظيم عمل هذا القطاع وإعادة ترتيب أولوياته وتطويره بهدف الوصول للحد الأعلى من الإنتاج.

وجرى خلال الجلسة التأكيد على لجان مجلس الوزراء /الاقتصادية والتنمية البشرية والموارد والطاقة والخدمات/ للإسراع باستكمال إعداد أوراق عمل متكاملة على المستوى السياساتي والقطاعي لكل وزارة والخروج بتوصيات تركز على معالجة مختلف القضايا الاقتصادية والتنموية والخدمية على أن يتم عرضها على مجلس الوزراء لمناقشتها وإقرار ما يلزم بشأنها.

وأقر المجلس خطة عمل صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي وموازنته التقديرية لعام ٢٠٢٤ والبالغة نحو ٨٨ مليار ليرة سورية بهدف تمكين الصندوق من التعويض عن الأضرار في القطاع الزراعي، كما وافق على القرار المتضمن النظام المالي للهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات بهدف الحفاظ على الكوادر النوعية العاملة في هذا القطاع.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن تخفيض نسب الرسوم المالية وغير المالية والمحلية والبلدية المفروضة على القدرة الكهربائية، بهدف تخفيف الأعباء المالية المترتبة على استهلاك الطاقة الكهربائية.

وحول مشروع الصك التشريعي أكد وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن» أهميته كونه يسهم في تشجيع الصناعة والتجارة وتخفيف الأعباء عن المواطنين ولاسيما إن التخفيض يشمل الاستهلاك المنزلي.

وأشار الزامل إلى أن تخفيض الرسوم على استهلاك الكهرباء شمل الجميع من دون استثناء ولاسيما بعد ارتفاع أسعار الكهرباء موضحاً أن الرسوم كانت ٢٢,٥ بالمئة وانخفضت إلى ٩ بالمئة.

وبالعودة إلى الجلسة فقد استعرض المجلس نتائج اجتماعات اللجنة المشتركة السورية العراقية التي جرت مؤخراً في بغداد، مؤكداً متابعة تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة لتعزيز التعاون الثنائي بما يحقق المصلحة المشتركة للجانبين.

ووافق المجلس على إضافة بعض الوظائف الاختصاصية في وزارة الثقافة إلى قرار مجلس الوزراء المتعلق بأسس وضوابط تمديد الخدمة وشملت وظائف /أثاري ومرمم فئة أولى ومرمم فئة ثانية وفني أثاري في المديرية العامة للآثار والمتاحف، ووظيفة / مرمم/ في مكتبة الأسد الوطنية.

استعادة أكثر من ٣,٨ مليارات ليرة بقرار من التفتيش

مدير «تاميكو» لـ«الوطن»: مشروع عقد امتياز لتعبئة أغذية الأطفال بالتعاون مع الدول الصديقة

معلومة خطيرة: نقابة الصيادلة رفعت أسعار تاميكو فقط ٤٥ بالمئة والأسعار في الصيدليات ليست حقيقية!

محمود الصالح

كشف مدير عام الشركة الطبية العربية (تاميكو) خلدون حرية عن تحصيل مبلغ مالي وقدره ٣,٨٩٥ مليارات ليرة سورية لمصلحة الخزينة العامة موضوع التقرير التفتيشي رقم ٥/ب. م تاريخ ٢٠٢١/١١/٢٤ موضوع توريد مواد أولية للشركة بأسعار مرتفعة للعقود (٩- ١٢- ١٣- ٢٥/ لعام ٢٠٢٠ و١-٢ -٥/ لعام ٢٠٢١ من إحدى الشركات الخاصة.

وأكد المدير العام الذي لم يمض على تكليفه سوى ثلاثة أشهر في حديث لـ«الوطن» أن الشركة عانت خلال العام الماضي تدني نسب الإنتاج حيث كانت في مادة الكبسول ٣٣ بالمئة والأقراص ٦٦ بالمئة والشرابات ٢٢ بالمئة والمعقمات ٢ بالمئة، عازياً هذا التدني إلى عدم وجود مواد أولية بسبب تقلبات الأسعار، موضحاً أن قيمة الإنتاج الفعلي للعام الماضي تجاوزت ٤٦ مليار ليرة سورية، وأشار إلى وجود ديون للشركة على جهات عامة وخاصة تتجاوز ٤,٥ مليارات ليرة سورية.

وعن خطة الشركة للعام الحالي أوضح المدير العام أنها تطمح إلى تجاوز الإنتاج لقيمة ٩٥ مليار ليرة سورية، على الرغم من توقف إنتاج عدد كبير من الزمر الدوائية التي كانت تنتجها الشركة، حيث تم البدء مع مطلع العام الحالي بإقلاع خطوط الشراب الجاف والسائل والأملاح التي كانت متوقفة، وكذلك هناك آلة لإنتاج الكبسول ستوضع في الخدمة، ويصبح لدينا آلتان لإنتاج الكبسول.

وعن الرؤية التي تعمل الشركة عليها في المرحلة القادمة بين حربة أن هناك مشروعاً قيد البحث عن عقد امتياز لتعبئة أغذية الأطفال للمرحلتين الأولى والثانية بالتعاون مع الدول الصديقة، وهناك مشروع كبير يتم العمل عليه مع الشركاء المحليين لتصنيع مستلزمات غسيل الكلية، وتم الاتفاق على الخاصة وخاصة تعبئة أغذية الأطفال، وكذلك هناك عروض لإعادة إنتاج الأدوية البيطرية التي كانت تنتجها تاميكو قبل الحرب، وأن وزير الصناعة وجه للعمل على دراسة إنتاج الأدوية السرطانية من الشركة لأنها رائدة في الإنتاج الدوائي، وكل ذلك بهدف توفير القطع الأجنبي من استيراد الأدوية بملايين الدولارات سنوياً.

وأضاف المدير العام: إن الأولوية في المرحلة القادمة لعودة الشركة إلى مقرها الرئيسي الذي تجاوزت مساحته ٦٠ ألف م٢، وهو الآن مدمر بشكل كامل بهدف استيعاب إعادة مشاريع الامتياز.

ولفت إلى وجود رغبة كبيرة من القطاع الخاص للتعاون مع الشركة لإنتاج أصنافها المعروفة على خطوط إنتاج الشركات وكذلك عروض لإعادة إنتاج الأدوية البشرية التي كانت متوقفة نظراً لعدم وجود معمل سيروماس بعد تدمير معمل الشركة في حلب، ودراسة هذا المعمل والمخططات جاهزة، والآن هناك خطة بناء على توجيهات وزير الصناعة للعودة لإنتاج كل الأصناف هذه المشاريع تلقى الدعم من وزارة الصناعة اللازم في حال كانت تحتاج إلى تمويل، مثل تأسيس خطوط إنتاج لجميع الزمر الدوائية التي تنتجها الشركة.

وعن الآلية التي يمكن للشركة النهوض من خلالها واستعادة ألقها بين حربة أن الشركة تحتاج إلى منحها صلاحيات للعمل بالآلية نفسها التي يعمل بها القطاع الخاص، وعدّ الاستمرار في إلزام الشركة بالحصول على موافقات من الجهات الوصائية يعيق تطوير عملها وتنفيذ خطتها، لأن أغلب القوانين المعمول بها لا تساعد على سرعة عودة الشركة لإنتاج ما تحتاجه الأسواق من زمر دوائية حازت ثقة المواطنين خلال عقود طويلة، ومثال ذلك الشراء المباشر للمواد الأولية من الأسواق المحلية، لأن الشراء الآن وفق المناقصات يؤخر تدفق المواد الأولية، فأي عقد يحتاج إلى ٣ أشهر لإنجازه ولوصول المادة إلى مستودعات الشركة، ويزيد سعرها عن السوق بنسبة ٢٥ بالمئة، وكذلك عدم توافر الكهرباء بشكل دائم للشركة، مما يضطرنا لتشغيل المولدات الكبيرة لساعات طويلة لتشغيل خطوط الإنتاج، وهذا من شأنه زيادة تكاليف إنتاج، وهذا الأمر ممكن من خلال منح صلاحيات مناسبة للجنة الإدارية في الشركة تمكنها من توفير مستلزمات العمل بالسعر المناسب والسرعة المطلوبة.

وعن سبب ارتفاع أسعار منتجات تاميكو في الأسواق أكد المدير العام أن الأسعار التي تباع بها منتجات تاميكو في الصيدليات غير حقيقية نتيجة القرار الذي اتخذته نقابة الصيادلة وطبقته على منتجات تاميكو فقط دون سواها من الشركات المنتجة للدواء، ونص القرار على أنه يتم إضافة ٢٠ بالمئة على سعر العمود الذي تحدده تاميكو لأي زمرة دوائية، لأن الصيادلة يبيعون منتجات تاميكو بالتجزئة، لكن الحقيقة أن إضافات نقابة الصيادلة وصلت في بعض الزمر الدوائية إلى ٤٥ بالمئة عن سعر العمود وهذا واضح في تعميم نقابة الصيادلة رقم ٢٢١/ص د تاريخ ٢٠٢٤/٢/٤ ومثال لذلك (سيتامول حب ١٠ أقراص عيار ٥٠٠ ملغ سعر العمود من قبل تاميكو ٢٧٧٠ ليرة، ولو أضافت نقابة الصيادلة فعلاً ٢٠ بالمئة لأصبح ٣٣٢٤ ليرة لكنها سعرته للعمود بقيمة ٤ آلاف ليرة، وهذا الواقع ينطبق على أغلب الزمر الدوائية لكن بنسب زيادة مختلفة، وأضاف المدير العام: إن هذه الإضافة لا تطبق على أي منتج للقطاع الخاص، في وقت يريح الصيدلي اليوم ١٥- ٢٥ بالمئة من قيمة المنتج المبيع للعموم.

المركزي يلزم المنشآت السياحية من فئة ٤ - ٥ نجوم بتركيب أجهزة نقاط بيع «POS» خلال شهرين

مدير أنظمة الدفع الإلكتروني لـ«الوطن»: الإلزام للمنشآت وللزبون الخيار بالدفع «كاشاً» أو إلكترونياً

عبد الهادي شباط

عمم مصرف سورية المركزي عبر حساباته (الإلكترونية) الرسمية ألزام المنشآت السياحية ذات الفئة /٤/ و/٥/ نجوم بفتح حسابات مصرفية وتركيب أجهزة نقاط بيع (POS) بالتنسيق مع المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية خلال مدة أقصاها شهران وذلك انطلاقاً من متابعة مصرف سورية ودوره بنشر الدفع الالكتروني وتشجيع التعامل المصرفي ضمن القطاعات الهامة والحيوية.

واستند المركزي لقرار رئاسة مجلس الوزراء بهذا الخصوص والقانون رقم /٢١/ لعام ٢٠٢٣ الذي ألزم المكلفين ممن يمارسون مهناً وأعمالاً مرخصة أصولاً، باستيفاء مطالباتهم المالية مقابل السلع أو الخدمات أو الأنشطة المقدمة من قبلهم، عبر حساباتهم المصرفية، بناء على طلب الزبائن.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير أنظمة الدفع الإلكتروني في مصرف سورية المركزي أن هذا التعميم ملزم للمنشآت السياحية من مستوى ٤- ٥ نجوم في القطاعين العام والخاص بحال وجدت (منشآت الإطعام والمبيت) وأن هذا القرار ملزم للمنشآت في فتح حسابات مصرفية وتركيب نقاط البيع لكنه ليس ملزماً للمواطن (الزبون) وله الاختيار في التعامل إما نقداً وإما عبر الدفع الإلكتروني، مبيناً أن عدد المنشآت التي يستهدفها القرار يتجاوز ٢٢٠ منشأة

وأن البنك المركزي ذهب في هذا الاتجاه لتعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني والتخفيف من تعاملات النقدية وأن هناك تعليمات للمصارف العاملة بضرورة تسهيل فتح الحسابات والتوسع بها وإزالة أي عقبات في هذا الاتجاه.

وأعتبر أن الكثير من الإجراءات تتم عبر المصارف وشركات الدفع للتوسع في تطبيقات الدفع الإلكتروني ومنها ما قام به المصرف التجاري السوري بإضافة خدمة الدفع الإلكتروني لأربع محطات وقود حكومية جديدة إضافة إلى محطتي الأزبكية والمزة فيلات بموجب الاتفاقية مع شركة محروقات.

وكان التجاري السوري أوضح في خبر له أنه أضاف خدمة تسديد قيمة الوقود الكترونياً باستخدام البطاقة المصرفية في أربع محطات وقود حكومية وهي (محطة الجلاء- محطة طريق المطار- محطة العدوي) في دمشق، ومحطة بانياس المتنقلة، وذلك لتسهيل وتسريع عمليات الدفع ولتقليل زمن التعبئة، ويمكن التزود بالوقود وتسديد قيمته باستخدام بطاقة المصرف التجاري السوري وبطاقات الدفع الصادرة عن المصارف الوطنية الأخرى.

والعمل مستمر لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني في باقي محطات الوقود الحكومي.

هل أصبح أصحاب السيارات أقلّ استهلاكاً للبنزين بعد رفع أسعاره؟

فضلية لـ«الوطن»: رفع الأسعار لا يرتبط بالتغيرات العالمية ولا مبرر منطقياً له

رامز محفوظ

منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه ارتفع سعر ليتر البنزين أوكتان ٩٠ أربع مرات أي بمعدل مرتين كل ١٥ يوماً تقريباً وفي كل مرة يتم رفع سعر ليتر البنزين ٥٠٠ ليرة حتى وصل السعر إلى ١١ ألف ليرة في آخر تسعيرة بعد أن كان مع بداية العام الجاري ٩ آلاف ليرة، والسؤال الذي يطرح نفسه هل التسعير يتم بناء على تغيرات الأسعار العالمية للنفط وهل يعقل أن يكون رفع سعر الليتر وفق مبلغ ثابت في كل مرة وفقاً للأسعار العالمية؟

وفق ما هو متداول فقد عقب الارتفاعات عزوف نسبة من المواطنين من ذوي الدخل المحدود عن تعبئة مخصصاتهم وذلك بعد أن أصبحت كل تعبئة وهي ٢٥ ليتراً تكلف المواطن ٢٧٥ ألف ليرة في وقت لجأ فيه البعض لعرض سياراتهم للبيع.

الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية بيّن في تصريح لـ«الوطن»، أنه حتى لو كانت سياسة تسعير البنزين متعلقة بتغيرات السعر العالمي فلا مبرر لرفع أو حتى تخفيض سعر ليتر البنزين في سورية بمبلغ بسيط وهو ٥٠٠ ليرة، على سبيل المثال، باعتبار أن تغيير السعر يربك محطات الوقود ولجان التسعير في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ويربك المواطنين كذلك كما أنه يؤثر في حركة النقل.

وأضاف فضلية: لا أعتقد أن هناك تغييرات حصلت في السعر العالمي أدت إلى رفع سعر البنزين في سورية بمعدل أربع مرات خلال العام الحالي ولم يكن هناك تغييرات تتطلب تغيير السعر في سورية.

ورأى أن سياسة تسعير النفط المتبعة لدى وزارة النفط عن طريق وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك غير مبررة ومنطقية.

وأشار فضلية إلى أنه في حال حصول تغير ملموس في سعر النفط العالمي فلا مانع من رفع سعر النفط ويمكن القول حينها إنه حصل تغير ملموس في أسعار النفط عالمياً، أما التغيير المستمر نحو الرفع منذ بدأ تحرير سعر البنزين أوكتان ٩٥ فيعتبر غير منطقي وغير مبرر.

وقال: لا أعتقد أن تغيير أسعار النفط في سورية مرتبط بتغييرات الأسعار العالمية للنفط وخصوصاً أننا في سورية لا نشتري النفط من السوق العالمية إنما يتم شراؤه من خلال اتفاقيات موقعة مع دول صديقة وأسعار النفط الذي يتم شراؤه من دول صديقة لا تتغير خلال فترة الاتفاقية وفي حال كان هناك بنود في الاتفاقية تنص على حصول تغييرات في السعر فإن التغير يحصل خلال أشهر وليس خلال أيام.

وعن احتمال انخفاض أسعار السيارات عقب ارتفاع سعر البنزين المتواصل وعزوف نسبة من ذوي الدخل المحدود عن تعبئة مخصصاتهم ولجوء البعض لعرض سياراتهم للبيع، أكد فضلية أن هناك انخفاضاً حتمياً سيحصل في أسعار السيارات المستعملة والقديمة خصوصاً وهذا الأمر يحتاج لبضعة أسابيع ولن تنخفض أسعار السيارات الجديدة باعتبار أن الذي يشتري سيارة جديدة قادر على دفع ثمن البنزين حتى لو ارتفع سعره بشكل متواصل، موضحاً أنه جرت العادة أن ترتفع أسعار السلع في سورية بسرعة، أما انخفاضها فيحتاج لوقت لحين يتأكد صاحب السلعة أن ظروف العرض والطلب تجبره على خفض الأسعار.

وختم بالقول إن كميات البنزين المتوافرة ليست كافية بطبيعة الحال لكن مع عزوف نسبة من المواطنين من ذوي الدخل المحدود عن تعبئة مخصصاتهم أصبحت الكميات الموجودة كافية، والدليل عدم حصول ازدحام خلال الفترة الحالية على محطات الوقود، مؤكداً: كان عرض البنزين سابقاً قليلاً بعد تحرير سعر البنزين ورفع سعره بالتدريج، أما اليوم فقد أصبح العرض موازياً للطلب مع عزوف بعض المواطنين عن تعبئة مخصصاتهم.